



تجربة الجمهورية العربية السورية في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي

لقد شكل موضوع الارتقاء بجودة التعليم الهاجس الأول لدى وزارة التعليم العالي، حيث استدعى التطور الذي رأيناه في نظام التعليم العالي السوري، والذي كان في معظمه تطوراً كمياً على حساب النوعية، مزيداً من الاهتمام بمستوى جودة وكفاءة التعليم، وقد زاد في هذا الاهتمام عوامل خارجية أخرى من أهمها:

- تزايد أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة.
- التفعيل الملحوظ لاتفاقيات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والعالمية، والاتجاه المتزايد لإقامة برامج عالمية مشتركة.
- الانفتاح المتزايد في ساحة التعليم العالي العالمية وتزايد التنافس الدولي بين الجامعات ومؤسسات التعليم لجذب الطلاب.

مشروع إنشاء مجلس ضمان الجودة والاعتماد

يعود أصل هذا المشروع إلى عام 2005 عندما بدأ مجلس التعليم العالي بتبني سلسلة من القرارات التي وضعت المبادئ الأساسية التي مهدت الطريق لإقامة هيكل وطنية لضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي:

- القرار رقم /154/ تاريخ 2005/1/10 القاضي بضرورة اعتماد نظام لتقويم الأداء وضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السورية حيث تم تأليف لجنة دائمة في وزارة التعليم العالي باسم اللجنة العليا للجودة والاعتماد.
- القرار رقم /96/ تاريخ 2007/1/15 القاضي بإحداث مراكز لضمان الجودة في الجامعات الحكومية.
- القرار رقم /300/ تاريخ 2007/9/11 القاضي بتشكيل لجنة اعتماد للجامعات الخاصة، تحت اسم "اللجنة الفنية للجامعات الخاصة"
- القرار رقم /31/ تاريخ 2007/11/26 الذي رسم قواعد الاعتماد العلمي وشروط منحه وإغائه للجامعات الخاصة.

أهداف المجلس

يهدف تأسيس الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1. بناء منظومة متكاملة من المعايير وقواعد التطوير وآليات ومؤشرات قياس الأداء.
2. التأكد من مطابقة الأنظمة الدراسية والبرامج التعليمية وأعضاء الهيئة التعليمية والموارد التعليمية وتقنيات التعليم وأنماط وأساليب الإدارة في تلك المؤسسات للمعايير والممارسات المثلى الدولية.
3. إعلاء قيم التميز والقدرة التنافسية في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة.
4. بناء وتأكيد الثقة على المستويات المحلية والعربية والدولية في كفاءة الأداء وجودة عمليات ومحصلات العملية التعليمية والأنشطة البحثية والتطوير المستمر لمؤسسات وبرامج التعليم العالي.

هذا وقد اتخذ مجلس التعليم العالي قراراً بالموافقة من حيث المبدأ على إقامة هذه الهيئة، وبانتظار استكمال إجراءات صدور التشريعات الخاصة بهذه الهيئة من الجهات المختصة يقوم مجلس التعليم العالي وبالتنسيق مع اللجنة العليا للجودة والاعتماد واللجنة الفنية للجامعات الخاصة (المنبثقتين عن مجلس التعليم العالي) بمهام هيئة وطنية لضمان الجودة والاعتماد.

اللجنة العليا للجودة والاعتماد

❖ اعتمد مجلس التعليم العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2005/1/10، إطار عمل لتقويم الأداء وضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السورية وتم في هذه الجلسة تأليف لجنة دائمة في وزارة التعليم العالي باسم اللجنة العليا للجودة والاعتماد تقع مهمتها فيما يلي:

- اعتماد التقويم الذاتي المستمر في الجامعات.
- وضع المعايير المعتمدة للجودة والامتياز الأكاديمي.
- إنشاء نظام لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة تكون مهمته القيام بالتدقيق الخارجي للجودة واعتماد معايير الجودة والتميز الأكاديمي وقواعد الاعتراف والاعتماد الحكومي للشهادات.
- اقتراح الهيكلية التنظيمية المناسبة لإقامة هيئة وطنية للجودة والاعتمادية وتحديد تبعيتها الإدارية.

مراكز ضمان الجودة في الجامعات

أحدث "مركز ضمان الجودة" في كل جامعة بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم 67 تاريخ 2008/2/11، ليتولى كل مركز عملية إدارة نظام ضمان الجودة في جامعته وتحقيق الأهداف التالية:

- 1) تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد في الجامعة والمجتمع.
- 2) المشاركة الفعالة في رسم السياسات والخطط الجامعية بما يتوافق مع سياسة الجامعة في مجال الجودة.
- 3) دعم ومساندة الإدارات الجامعية في مجال ضمان الجودة.

تم تعيين مدراء للجودة في الجامعات لإدارة عملية التقويم الذاتي وتمثيل جامعاتهم في اللجنة العليا للجودة والاعتماد وشكلت لجان مركزية على مستوى الجامعات ولجان فرعية على مستوى الكليات، وانطلقت عملية التقويم الذاتي في الجامعات وأجرت خلال عام وتم وضع تقارير التقويم الذاتي. وقد كان لعملية التقويم الذاتي هذه الأثر الكبير في وقوف الجامعات على نقاط ضعفها وقوتها، وفي إدراكها للتحديات والأخطار المحدقة بها، وبالتالي وضع قضية الجودة والنوعية على رأس قائمة الأولويات في برامج تطوير التعليم العالي.

عملت اللجنة العليا على تطوير نظام لضمان الجودة في الجامعات الحكومية باعتماد منهجية عمل تفاعلية مع الجامعات، وبالتعاون مع خبراء من المجلس الثقافي البريطاني، حيث قامت كل جامعة بوضع رؤيتها ورسالتها المعلنة وأهدافها الاستراتيجية وتبنت خطة إستراتيجية لبناء نظام الجودة لديها وتحسين جودة وكفاءة العملية التدريسية ومستوى الخريجين.

وضع قواعد الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة

تم وضع قواعد الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة بهدف ضمان جودة مخرجات تلك الجامعات حيث تضمنت هذه القواعد التي صدرت بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم /31/ تاريخ 2007/11/29، وقد وصفت هذه القواعد المركبات التالية:

- 1) التنظيم الإداري والمالي في الجامعة (مجلس الأمناء - مجلس الجامعة - مجلس الكلية - مجلس القسم) والبنية التنظيمية الإدارية للجامعة ومجلس الأمناء بالإضافة إلى مهام رئيس كل مجلس.
- 2) الاعتماد العام الذي يتضمن اعتماد أبنية الجامعة ومستلزماتها واعتماد الأجهزة والتجهيزات والوسائل التعليمية واعتماد الهيئة التدريسية والفنية والإدارية والمرافق العامة والخاصة في الجامعة وفق الاستمارة المقدمة لهذا الغرض.
- 3) الاعتماد الخاص الذي يتضمن تقويم البرنامج الأكاديمي للتأكد من مدى تحقيق المؤسسة لمعايير الاعتماد الأكاديمي الخاص بالبرنامج المراد اعتماده. كما يتضمن المجالات الرئيسة لمعايير الاعتماد الأكاديمي والتي عددها تسع مجالات.
- 4) اعتماد التخصصات الدقيقة لأعضاء الهيئة التعليمية التي تتضمن الشروط اللازم توفرها في عضو الهيئة التدريسية والفنية.
- 5) آليات المراقبة والتنفيذ التي تحدد مهام لجان الاعتماد وآليات عملها.
- 6) شروط رفع الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة والطاقة الاستيعابية بالترخيص في برنامج جديد، بالإضافة إلى رفع الطاقة الاستيعابية بزيادة عدد الطلاب.
- 7) امتحان الكفاءة وشروط إجرائه على خريجي الجامعات الخاصة والحكومية، والنتائج المرتبة عليه.

امتحان الكفاءة

تم إقرار مبدأ إجراء امتحان كفاءة وطني لخريجي الجامعات الخاصة يهدف إلى قياس المحصلات التعليمية لخريجي هذه الجامعات حيث جاء في المادتين رقم (98 و 99) من قواعد الاعتماد العام والخاص ما يلي:

المادة 98- يخضع طلاب الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة لامتحان تقويمي معياري في كل اختصاص على مستوى وطني يعكس كفاءة الخريجين والجامعة المانحة للشهادة البرنامج، ويعد الاشتراك في الامتحان المذكور شرطاً للتصديق على الشهادة التي حصل عليها الخريج، ولا يعد شرطاً لتخرجه.

المادة 99- يهدف امتحان الكفاءة إلى الآتي:

تقوم معياري للقدرات العلمية لخريجي الجامعات السورية الحكومية والخاصة بهدف قياس مدى تأثير العمليات التي تجري على مدخلات التعليم في مؤسسات التعليم العالي.

تزويد الجامعة ذات العلاقة بمعلومات معتمدة يمكن استخدامها في تقويم المناهج وتطويرها وتحسين طرق التدريس وبالتالي تحقيق معايير الاعتماد وضمان الجودة والنوعية في مخرجات التعليم العالي.

وقد تم البدء بتطبيق هذا الامتحان على خريجي الجامعات السورية الحكومية والخاصة في اختصاص طب الأسنان والصيدلة وهندسة

1. الطالب مع أقرانه في البرنامج في الجامعة ذاتها.
2. الطالب مع أقرانه في البرنامج ذاته في الجامعات السورية.
3. البرنامج الأكاديمي مع البرامج المماثلة في الجامعات السورية.
4. الجامعة المانحة للشهادة التي تخرج منها الطالب بالمقارنة مع الجامعات السورية الأخرى.

إن هذا كله يخلق التنافس بين الجامعات الوطنية لتحقيق مستويات أفضل من خلال تطوير الخطط الدراسية وأساليب التدريس وزيادة تأهيل أعضاء الهيئة التدريسية وتوفير متطلبات العملية التدريسية فيها.

مديرية التقويم والاعتماد

تم تأسيس مديرية "التقويم والاعتماد" في وزارة التعليم العالي لتكون بمثابة ذراع تنفيذي للجنة العليا للجودة والاعتماد، وقد تصدت هذه المديرية من ضمن مهامها إلى مسألة ضمان الجودة للشهادات القادمة من خارج سورية (العابرة للحدود) من خلال الإشراف على الامتحان الوطني لحملة الشهادات غير السورية في العلوم الطبية وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالجامعات غير السورية المعترف بها لدى وزارة التعليم العالي (أكثر من 5000 جامعة عربية وأجنبية) ونشرها ورقياً وإلكترونياً بشكل قرص مضغوط CD وعلى الموقع الإلكتروني الوزارة www.mhe.gov.sy وتعميمها بما يمكن الطلبة الدارسين خارج القطر وجميع الجهات المعنية من الاستفادة منها.

التعليم العابر للحدود: *Trans - border Education*

يمثل الاعتراف بالشهادات وتعادها واحداً من القضايا الشائكة التي تواجه منظومات التعليم العالي محلياً وإقليمياً وعالمياً وذلك لتعدد إشكالاته، وتنوع الجهات والأقطاب المتصلة به، وتطلبه لرؤى وسياساتٍ تواكب المستجدات المتصلة باستشراء ظاهرة الفساد الأكاديمي العالمي، وما يقتضيه من عمقٍ في الطرح وحكمةٍ وشجاعةٍ في المعالجة.

وقد عملت رياح العولمة التي عصفت بالعالم وحملت التغيير على أكثر من صعيد، على خلق بؤر فساد عالمية وتحويل الفساد في التعليم العالي من ظاهرة لا تتجاوز الإطار الفردي أو المحلي (في بعض الدول) إلى سياقٍ عالمي تتنافس فيه شبكاتٌ تعليميةٌ وهميةٌ وعصابات متعددة الجنسيات، تضم أفراداً يعملون في بلدان الدراسة ويملكون ارتباطات داخل البلدان التي يأتي منها الطلاب الدارسون (عن طريق مكاتب الخدمات الدراسية في الوطن الأم)، ويقومون بالترويج لهذا النمط من "الدراسة" واجتذاب الطلاب الباحثين عن "فرصة العمر" التي ستؤمن منحهم شهادات عليا بمختلف المسميات والاختصاصات "حسب الطلب" من البلدان التي تكاثر فيها ما اصطلح على تسميته "بطواحين الشهادات" (Degree Mills) مراهنين على "تساهل" الوزارة في عملية معادلة الشهادة بعد عودتهم إلى وطنهم الأم.

وتعاني منظومة التعليم العالي في سورية بشكل خاص من هذه الظاهرة لأسباب عديدة تعود في أهمها إلى موجات الطلاب التي اعتادت أن تتوجه إلى الدراسة في الخارج وعلى الأخص في دول منظومة الإتحاد السوفييتي سابقاً واستمرت في هذا التوجه خلال العقد الماضي حتى بعد انهيار الإتحاد السوفييتي (بدافع الحصول على فرص لدراسة الفروع التي يرغبون فيها وفي مقدمتها العلوم الطبية).

وإدراكاً من وزارة التعليم العالي لأهمية الدور الذي تلعبه في التصدي لهذا "الغزو" الذي يهدد أمننا التعليمي، فقد قامت بتبني حزمة من الآليات والاستراتيجيات التي عملت بدأب ومنذ عام 2006 على تطويرها لمواجهة هذا التحدي. وفيما يلي لمحة عن الإجراءات المتخذة في هذا الخصوص، والتي ركزت بشكل خاص على شهادات العلوم الطبية:

- يكتسب تعادل الشهادات غير السورية في الفروع الطبية أهمية خاصة نظراً لانعكاسه المباشر على جودة الخدمات المقدمة في إطار القطاع الصحي وما لهذا من أثر بالغ الأهمية على صحة المواطن والمجتمع، وكذلك للإقبال الشديد على هذه الاختصاصات من قبل شريحة من الطلاب ممن لا يجوزون على مقومات دراسة هذه الاختصاصات في جامعات القطر.
- تولّت وزارة التعليم العالي مهمة إجراء الامتحانات التقييمية بهدف معادلة الشهادات الطبية غير السورية منذ العام 2005 بعد أن كانت هذه المهمة منوطةً بوزارة الصحة.
- يُعدُّ النجاح في الامتحان التقييمي (الوطني) شرطاً لازماً غير كافٍ لمعادلة الشهادات غير السورية في العلوم الطبية (الطب، طب الأسنان، الصيدلة) وشرطاً للتسجيل في وزارة الصحة بهدف مواصلة المهنة. يشترط للتقدم إلى الامتحان تقديم وثائق دراسية صارمة تثبت مواظبة الطالب على الدراسة في بلد الدراسة ولكامل فترة الدراسة.
- ولهذا الغرض أحدثت وزارة التعليم العالي مديرية أسمتها مديرية التقييم والاعتماد هدفت إلى تأسيس الامتحان التقييمي الخاص بخريجي الجامعات غير السورية وإجرائه على أسس موضوعية تعتمد الخيارات المتعددة وتضمن قياس الكفاءات **competences** والمعارف الأساسية للخريج.
- أصدرت الوزارة إحصائيات مفصلة بأعداد المتقدمين ونسب النجاح في الامتحان التقييمي للدورات الامتحانية الست التي أجرتها الوزارة في عامي 2007 و 2008 .
- عمدت الوزارة إلى إغلاق جميع مكاتب الخدمات الدراسية المرخص لها سابقاً، غير أنّ المشكلة لا تزال قائمة بوجود المكاتب غير المرخصة والتي تمارس نشاطاتها غير الشرعية. تزوّج هذه المكاتب لمستويات رديئة من التعليم الجامعي خارج القطر وتمارس أدواراً تضليلية بحق طلابنا الدارسين في الجامعات غير السورية عبر عمليات سمسة وتواطؤ بالاشتراك مع شبكات خارجية تعمل على تأمين القبول للطلاب في مؤسسات غير معتمدة أو حتى معترف بها في بلدانها. واللافت أنّ عمل هؤلاء يتركز في دول محددة مثل رابطة الدول المستقلة وعلى الأخص أوكرانيا، روسيا، مولدافيا، أرمينيا، روسيا البيضاء، أوزباكستان، كازاخستان، قرغيزستان. وليبيان حجم المشكلة يكفي أن نورد أن مجموع المتقدمين إلى الامتحان التقييمي (الوطني) من خريجي هذه الدول والذي بلغ 3167 خريجاً (في العلوم الطبية فقط) يمثل 65% من المجموع الكلي للطلاب المتقدمين. علماً أن هذا العدد لا يشمل الأعداد المتراكمة من "الخريجين" الذين لم يحققوا شروط التقدم إلى الامتحان بسبب مخالفتهم للشروط التوثيقية وبخاصة شروط الإقامة في بلد الدراسة.

- عممت الوزارة توجيهات إرشادية للطلبة الدارسين خارج سوريا وأصدرت مطويات توزع مجانياً وتغطي كافة جوانب تعادل الشهادات والامتحان التقويمي. كما أصدرت الوزارة دليلاً للجامعات غير السورية المعترف بها من قبل الوزارة وحرصت على تحديث هذا الدليل بشكل دائم وتم ربط تعادل الشهادات باعتمادية الجامعات لجميع الخريجين.

الاعتراف بالشهادات والشهادات الجزئية، معادلة الشهادات

يأخذ موضوع الاعتراف بالشهادات والشهادات الجزئية بين الدول العربية من جهة وبين الدول العربية والدول الأخرى من جهة ثانية أهمية خاصة مع تنامي التعليم العالي العابر للحدود والتحديات التي تفرضها عملية معادلة هذا النوع من الشهادات، لاسيما في ظل تنامي الفساد الأكاديمي في العديد من البلدان، والذي رأينا تحدياته المباشرة في سورية في القسم الثالث من هذا التقرير والخاص بالتحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي في سورية.

إن إقامة منظومة للاعتراف بالشهادات على مستوى البلدان العربية من شأنه تسهيل عملية تعادل الشهادات وتوفير نظام ضمان جودة للشهادات العابرة للحدود، وإن إقامة هكذا منظومة يأتي منسجماً، بل ونتيجةً حتميةً، للفضاء العربي للتعليم العالي.

وللغوص في هذا المجال لا بد من استعراض ما هو موجود على الساحة العربية، أو المتوسطة، من بني مؤسساتية أو شبكية مشتركة.

تمثل اتفاقية الاعتراف بالشهادات لدول حوض البحر المتوسط واحدة من الاتفاقيات الإقليمية الست التي ترعاها منظمة اليونسكو، حيث تهدف هذه الاتفاقيات إلى الارتقاء بالاعتراف بالشهادات الأكاديمية لتحقيق أهداف أكاديمية كمتابعة الدراسات في المؤسسات الأخرى للتعليم العالي وكذلك لتحقيق أهداف مهنية كالحصول على عمل. اعتمدت هذه الاتفاقية الدولية للاعتراف بشهادات ودراسات ودرجات التعليم العالي في الدول العربية والدول الأوروبية الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط، في مدينة نيس عام 1976، وخلال الدورة السابعة للجنة الدولية الحكومية لهذه الاتفاقية تم إطلاق شبكة Mediterranean Recognition Information Centers (MERIC)

التي تضم مراكز ENIC- NARIC لشمال حوض المتوسط وأربعة مراكز لجنوب حوض المتوسط الواقعة في الجزائر، مصر، المغرب وتونس.

ENIC: European Network of Information Centers.

NARIC: National Academic Recognition Information Centers.

وبالاعتماد على اتفاقيات اليونسكو من جهة وعلى خبرة الشبكة الأوروبية ENIC-NARIC من جهة أخرى يقدم المركز الدولي للدراسات التربوية CIEP ومن خلال قسم الاعتراف بالشهادات مركز ENIC-NARIC في فرنسا، يقدم خبرته وحصيلة تجاربه في هذا المجال من أجل الوقوف إلى جانب الدولة الراغبة في تأسيس مركز وطني للمعلومات حول الاعتراف بالشهادات الأجنبية.

يمكن للدول العربية إذاً الانطلاق في أية منظومة تنوي تأسيسها بهدف الاعتراف المتبادل بالشهادات فيما بينها أن تؤسس على خبرة هذه الشبكة الأوروبية. وتحقيقاً لذلك، يتم حالياً التحضير بين وزارة التعليم العالي في سورية والمركز الدولي للدراسات التربوية في فرنسا CIEP لبحث إحداث مركز اعتراف بالشهادات الأكاديمية في الجمهورية العربية السورية ليكون أحد المراكز التابعة لشبكة MERIC المتوسطة في وزارة التعليم العالي وتحت مظلة منظمة اليونسكو:

Mediterranean Network of National Information Centers on the Recognition of Qualifications

ومن المتوقع أن يؤمن هذا المركز في حال تم الاتفاق على إنشائه في سورية الخدمات والمزايا التالية لسورية:

- تسهيل مهمة تقييم نوعية الشهادات الجامعية غير السورية الواردة إلى سورية والاعتراف بها بناء على المعايير العالمية المعتمدة من قبل اليونسكو.
- الحصول على اعتراف علمي بالشهادات الممنوحة من الجامعات السورية والتعريف بهذه الشهادات.
- الانضمام إلى شبكة عالمية تحت مظلة اليونسكو تعنى بوضع أسس لتقييم نوعية برامج التعليم.
- تقديم خدمات أخرى كمركز معلومات علمي في مجال اعتمادية البرامج والشهادات الأكاديمية.

إن إنشاء هذا المركز الذي سيكون الأول من نوعه في المشرق العربي للاعتراف بالشهادات وكذلك الانضمام إلى شبكة MERIC سيؤدي إلى اعتراف جميع الدول المشتركة في الشبكة بالشهادات التي تمنح في أية دولة منها مما يؤدي إلى تسهيل انتقال الأشخاص وتكثيف تبادل المعارف والخبرات وتذليل الصعوبات التي يصادفها الأشخاص الذين تلقوا تعليمهم في الخارج عند عودتهم إلى بلادهم الأصلية ومنح حامل الشهادة الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص الذين يحملون شهادة علمية وطنية مناظرة للشهادة الأجنبية وهذه الحقوق تمتد إلى متابعة الدراسات أو ممارسة نشاط مهني.

إن إنشاء هكذا مركز في سورية سيساعد في تعميق الصلات الثقافية مع الدول العربية والدول الواقعة على حوض المتوسط واعتماد سياسات عمل مشتركة في مجال التعليم والتأهيل العلمي والثقافي للمساهمة في تقوية التعاون بين الدول بالانضمام إلى اتفاقيات اليونسكو للاعتراف بالشهادات الأكاديمية وتحقيق إمكانية الولوج الحر إلى مصادر التربية والتعليم للدول المتعاقدة الأخرى ومتابعة تأهيلهم في مؤسسات التعليم العالي فيما بين تلك الدول والاستخدام الأمثل لأدوات التأهيل المتاحة على أقاليم هذه الدول وتحقيق إمكانية اعتراف واسع للشهادات مع الأخذ بالاعتبار أسس الارتقاء بالتعليم وديمقراطيته واعتماد سياسات تتلاءم مع التحولات الهيكلية الاقتصادية والتقنية وكذلك التغيرات الاجتماعية والأطر الثقافية.

أخيراً يمكن الاستنتاج من جميع ما سبق أن إنشاء كيان مؤسسي عربي يعنى بالاعتراف بالشهادات تحت مظلة اليونسكو أصبح من الضرورات المكتملة للفضاء العربي للتعليم العالي، كما أنه يعد من شروط ضمان جودة الشهادات الأكاديمية المتداولة بين البلدان العربية.

المركز الوطني للتقويم والقياس في التعليم العالي

الأساس المنطقي:

بعد أن أدركت وزارة التعليم العالي حتمية الارتقاء بجودة التعليم العالي وأهمية بناء نظام لضمان الجودة وإدارتها كشرط حيوي لا بديل عنه للوصول إلى تطوير وإثراء القدرة التنافسية المستقبلية للمؤسسات التعليمية السورية، غدا تأسيس مركز وطني للقياس والتقويم في التعليم العالي في سورية ضرورةً بالغة الحيوية لتقييم أداء الطلاب والبرامج والمؤسسات التعليمية (الخاصة والحكومية) ولوضع معايير واضحة لتعادل الشهادات بناءً على منهجية عمل مؤسساتية وتقنيات وأدوات قياس معيارية. تجدر الإشارة إلى أن هذا المركز سيشكل رديفاً هاماً لمشروع الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد، الوارد وصفه في الفقرة السابقة.

أهداف المركز ومهامه:

- التأسيس لنموذج وطني للقياس والتقويم في التعليم العالي.
- الارتقاء بالأداء التعليمي ونشر الممارسات الجيدة في مؤسسات التعليم العالي السورية.
- إعطاء التعليم العالي في سورية بعداً تنافسياً على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.
- المساهمة في تهيئة البيئة التمكينية والظروف المواتمة لتطوير جودة ومواءمة وكفاءة التعليم العالي.
- الإسهام في تطوير سياسات ومعايير الانتقاء والقبول في الدراسات العليا والبحوث ومنح الدراسة الحكومية وفرص العمل الأخرى في سوق العمل.
- تزويد الجهات المعنية وعلى المستويات كافة بالدراسات والبيانات التي تسهم في عملية صياغة الخطط الاستراتيجية وتزيد من صوابية عملية صنع القرار.
- الاستجابة وبطرق مواتمة للحاجة الملحة لخلق آليات شفافة ومنصفة تسمح بالقيام بتقييمات وقياسات مقارنة لمؤهلات خريجي الجامعات الحكومية والخاصة.
- بناء ونشر ثقافة تقوم على تقويم المحصلات والعمليات التعليمية والخبرات المؤدية إلى هذه الخبرات في المجتمع الأكاديمي السوري.
- بناء قاعدة بيانات شاملة وعالية الاعتمادية تمكن وزارة التعليم العالي من تصنيف البرامج الأكاديمية ومؤسسات التعليم العالي.
- تصميم وتطوير آليات تقييم مؤتمنة يمكن اعتمادها في مراكز امتحانية معممة في سائر أرجاء سورية.
- القيام بدراسات منهجية وإنتاج بيانات مبنية على إحصائيات دقيقة تسهم في عمليات صنع القرار.
- تأسيس منهجية شفافة وموثوقة لإجراء امتحانات وطنية ذات أهداف وآليات واضحة ومعلنة.
- بناء القدرات وتطوير المهارات وتدريب الأساتذة والمختصين الممارسين في الحقل المعرفية القطاعية وفروع الدراسة المختلفة بما يمكنهم من القيام بعمليات التقييم بمهنية عالية وبما يسمح ببناء بنك وطني من المقيمين المؤهلين.
- اضطلاع المركز بمسؤولياته بما يكسبه ثقة الطلاب والرأي العام عبر القيام بعمليات تقييم موثوقة وموضوعية واحترافية.
- تزويد مؤسسات التعليم العالي في سورية بكل ما يستجد من معلومات ومنشورات وحالات الدراسة.

حصل المشروع على موافقة دعم من منظمة اليونسكو وسيتم قريباً عقد ورشة عمل حول الموضوع بناء على الشروط المرجعية الأولية المتفق عليها، حيث تهدف هذه الورشة إلى توحيد الرؤيا الوطنية بشأن المركز ووضع تصوّر متكامل حول هيكلته، وآليات عمله، والقوى البشرية المطلوبة لتشغيله السليم، والأولويات التي يجب أن يتطرق إليها في هذا المجال.

مشروع تطوير منظومة التعليم العالي

Upgrading Higher Education System (UHES)

يُعدّ هذا المشروع من أكبر مشاريع الإصلاح لمنظومة التعليم العالي وجاء مواكباً للخطة الخمسية 2006-2010، بعد أن حددت الحكومة السورية عدداً من الإصلاحات الرئيسية المتعلقة بقطاع التعليم العالي. فقد بدأت المفاوضات الأوروبية في سورية بالتعاون مع الحكومة السورية

برنامجاً لمساعدة وزارة التعليم العالي في إنجاز عملية الإصلاح وتم توقيع اتفاقية التمويل في شهر حزيران من عام 2007 لبرنامج مدته أربع سنوات وبميزانية قدرها عشرة ملايين يورو.

يضم البرنامج عدة شركاء ومنهم وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي والجامعات في سورية بالإضافة إلى بعض الأطراف الأخرى المهتمة بالبرنامج كوزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة وغرف التجارة والصناعة والنقابات المهنية التي تقدم المشورة والدعم للبرنامج.

ساعد هذا المشروع وزارة التعليم العالي في وضع إطار لخلق الظروف المناسبة لتحسين الجودة والكفاءة لقطاع التعليم العالي في سورية، وهذا بدوره سوف يساهم في تأسيس مصدر قوى بشرية واجتماعية لضمان النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

"الخطة الوطنية لتطوير برامج ومناهج التعليم العالي"

هدفت الخطة الوطنية إلى:

1. تطوير معايير مرجعية أكاديمية وطنية (NARS) National Academic Reference Standards لمنظومة التعليم العالي وفق المنهجية المبينة أعلاه والتي سبق وأن أقرت في اللجنة العليا لضمان الجودة والاعتماد.
2. تطوير البرامج الدراسية والمناهج المتوفرة حالياً بما يتوافق والمعايير الموضوعية ويخدم بشكل مباشر وفعال رسالة التعليم العالي ويضمن في الوقت ذاته جودة التحصيل العلمي لخريجي هذه البرامج، ومواءمة هذا التحصيل لمتطلبات التنمية الوطنية وحاجات المجتمع المحلية والإقليمية.
3. استحداث برامج جديدة تواكب المستحدثات المعرفية العالمية وحاجات التنمية.

لقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى وهي كتابة وثيقة المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS) الخاصة بكل قطاع أكاديمي، وحاليا تعد الوزارة للبدء بإطلاق المرحلة الثانية وهي إعادة النظر في المناهج الخاصة بجميع البرامج الدراسية المتوفرة وفق الآلية التالية:

1. توصيف البرنامج الحالي وتوصيف المقررات (تنمية مقدرات الكادر التدريسي)
2. تقييم البرنامج الحالي في ضوء:
 - المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية الموضوعية.
 - سوق العمل.
 - احتياجات المجتمع.
 - التوجهات العالمية.
3. صياغة المعايير المرجعية الأكاديمية ARS
4. مناقشة المعايير المرجعية الأكاديمية مع الكادر التدريسي ومجتمع المستفيدين وإجراء التقييم والمراجعة.
5. دراسة متطلبات البرامج المستقبلية
6. صياغة المناهج لجميع البرامج الدراسية (رسم خارطة للمناهج، الساعات المعتمدة، طرائق التعليم والتعلم والتقييم).
7. التأكد من موافقة المعايير الأكاديمية المرجعية وتصميم المناهج للوائح والأنظمة

8. تطبيق البرامج

9. توجيه المؤسسات نحو التقييم الخارجي للبرامج والتحضير للحصول على اعتمادية البرامج من جهات الاعتمادية العالمية.

10.مراجعة المعايير الأكاديمية ومتابعة التقارير السنوية والمحكمين الداخليين والخارجيين.

سياسة ربط التعليم العالي بسوق العمل

هدفت سياسة وزارة التعليم العالي إلى تهيئة خريجي مؤسسات التعليم العالي لتلبية متطلبات سوق العمل وذلك من خلال:

1. مشاركة أكبر لأرباب العمل في التعليم العالي من خلال توفر منظومة فعالة ومواكبة للحدثة في الجامعات بشأن استشارة أرباب الأعمال بخصوص القرارات ذات الصلة وفي زيادة النشاطات المتعلقة بالخبرة العملية (برامج التدريب العملي)، والمبادرات المتعلقة بمدى صلة المناهج بسوق العمل، والتوجيه المهني.
2. تأمين فرص حقيقية لاكتساب الخبرة العملية من خلال تعاون الجامعات وأرباب العمل لتقديم وإدارة فرص حقيقية لاكتساب الخبرة العملية - وبشكل خاص عن طريق برامج التدريب العملي.
3. تزويد مناهج دراسية مناسبة بحيث تشرك الجامعات أرباب العمل في تحديث المناهج وذلك لتأمين ملائمة المنهاج الدراسي لمتطلبات سوق العمل.
4. تأمين خدمة التوجيه المهني بحيث تقدم الجامعات خدمة التوجيه المهني للطلاب التي تهدف إلى تنمية المهارات التوظيفية والريادية لدى الخريجين.
5. الدعم التنظيمي للجامعات من خلال الدعم المؤسسي الفعال الذي يقدم خدمة التوجيه المهني وإدارة برامج التدريب العملي، وتطوير الأعمال وخدمات البحث.

وفي السعي نحو تحقيق ذلك، تمت الموافقة على اعتماد الآليات التنفيذية التي تسهم في ربط التعليم العالي بقطاع الأعمال في الوزارة والجامعات والمعاهد العليا بما يتوافق مع الأوضاع الخاصة بسوق العمل وبما يناسب مجالات الاختصاص والأولويات

رفع الترتيب العالمي للجامعات السورية الحكومية والخاصة

لقد أدركت وزارة التعليم أهمية رفع الترتيب العالمي للجامعات السورية الحكومية والخاصة من خلال إعادة النظر في المحتوى الذي تملكه الجامعات السورية على الانترنت بما يتناسب مع مكانتها العلمية حيث عرضت رؤيتها المتكاملة التي تركز على تضمين الخطط الإستراتيجية والمناهج التدريسية وسير عملية ضمان الجودة والاعتمادية في المواقع الالكترونية على مستوى الجامعات والكليات، وتسليط الضوء على المنح والجوائز العالمية والمنشورات العلمية الخاصة بأعضاء الهيئة التدريسية وسيرهم الذاتية، وإدراج روابط لقواعد البيانات ومحركات البحث والمكتبات الالكترونية التي تم الاشتراك فيها، بالإضافة إلى عرض فعاليات ربط الجامعة بالمجتمع والأنشطة الطلابية والتطوعية.

وكان للقرارات التي أصدرها مجلس التعليم العالي الأثر الواعد في تطوير المؤشرات الداعمة للترتيب العالمي للجامعات السورية ولاسيما في مجال النشر العلمي في الجلات العربية والدولية المحكمة من خلال ربط الإيفاد لمهمات البحث العلمي وترفيه الأساتذة بهذا النشر.

ولقد ساعدت عمليات تحسين وضمان الجودة في التعليم العالي في بناء ثقافة التغيير ضمن المؤسسات التعليمية حيث شجعت الوزارة على التخطيط لإحداث التغيير والمقارنة بما هو أفضل وتحسين المحتوى العلمي من خلال إجراء التقييم الذاتي للمؤسسة التعليمية وتدوين نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص وعملت على تحسين الأداء من خلال تأسيس المعايير الوطنية الأكاديمية للاختصاصات كافة وتوثيقها بالاشتراك مع المستفيدين من الخدمة التعليمية وذلك لضمان جودة المخرجات في مؤسسات التعليم العالي والربط بسوق العمل مستعينة بالكفاءات الوطنية والخارجية للاسترشاد بالمعايير العالمية والمحافظة على الهوية الوطنية.

وقد أكدت الوزارة على تنفيذ هذه الرؤية من خلال إدراج المعلومات في المواقع الالكترونية باللغتين العربية والانكليزية وتنظيم ورشات عمل تدريبية للكوادر التدريسية والفنية حول التوثيق الالكتروني وطرائق تحسين الظهور العالمي في محركات البحث العالمية وغيرها من الإجراءات التقنية التي تساهم في تحسين ترتيب المواقع الالكترونية للجامعات السورية بشكل أفضل استعداداً للتصنيف المقبل لموقع ويب ماتريكس في شهر تموز القادم من عام 2011.

لقد سعت الوزارة من خلال إجراءات وخطوات ضمان الجودة إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي في الخطة الخمسية العاشرة للوصول إلى مستوى نوعي عال في الخطط الدراسية والمناهج والبرامج والنشاطات الأكاديمية يوفر الربط المحكم بين مخرجات التعليم العالي كماً ونوعاً وحاجات التنمية الشاملة.